مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية و التقرير المتصل بها أوتلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الألكترونية **قبل الساعة 17\00 من يوم 12 حزيران/يونيه 2019 بتوقيت غرينتش**

الساعة 00/13 بتوقيت نيويورك، 00/19 بتوقيت جنيف، (30/22 بتوقيت نيودلهي، 00/2 يوم 13 حزيران/يونيه 2019 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/14*
Original: English

تقرير للأمم المتحدة يفيد بأن التنافس العالمي في مجال الاستثمار يحدث زيادة كبيرة في المناطق الاقتصادية الخاصة

إنشاء أكثر من 1 000 منطقة خلال السنوات الخمس الماضية، ويعتزم إنشاء حوالي ٥٠٠ منطقة في السنوات المقبلة

جنيف، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩ - استناداً إلى *تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد ٢٠١٩*، هناك موجة جديدة من السياسات الصناعية وزيادة التنافس على الاستثمار الدولي أحدثت طفرة في قيام مناطق اقتصادية خاصة.

ولقد زاد عدد هذه المناطق على الصعيد العالمي من ٤٠٠٠ منطقة قبل خمس سنوات إلى حوالي ٥٤٠٠ تقريباً، ويعتزم إنشاء أكثر من ٥٠٠ منطقة اقتصادية خاصة جديدة.

فالمناطق الصناعية، التي توفر حوافز ضريبية وأنظمة مبسطة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، منتشرة في معظم البلدان النامية والعديد من الاقتصادات المتقدمة النمو. وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من ١٤٥ من الاقتصادات التي لديها مناطق من هذا القبيل.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي "إن هناك عدة أمثلة على مناطق اقتصادية خاصة اضطلعت بدور رئيسي في تحويل الاقتصادات، مما شجع على زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وحفّز الارتقاء بالمستوى الصناعي".

وأضاف دكتور كيتويي قائلاً، "ولكن مقابل كل قصة نجاح هناك العديد من المناطق التي لم تشهد اجتذاب مستثمرين بالقدر المتوقع، و شكل بعضها إخفاقات عالية التكلفة".

وتشهد المناطق الاقتصادية الخاصة عملية إعادة تنظيم تتجاوز الصناعة التحويلية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات، تمشياً مع التحولات في الاقتصاد العالمي.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
https://unctad.org/press

ويركز بعضـــها على صـــناعات جديدة، مثل التكنولوجيا المتطورة، والخدمات المالية، أو الســـياحة. بينما يســـتهدف البعض الآخر الأداء البيئي، والاستغلال التجاري للعلم، والتنمية الإقليمية أو التجديد الحضري.

وجاء في التقرير أن تزايد التعاون الدولي في تنمية المناطق الاقتصـادية بات أمراً شـائعاً. فهناك العديد من المناطق التي يجري إنشـاؤها عن طريق شراكات ثنائية.

ظهور مناطق تنمية إقليمية

مناطق التنمية الإقليمية والعابرة للحدود التي تمتد على نطاق بلدين أو ثلاثة أصـبحت أيضـاً إحدى سـمات التعاون الاقتصـادي الإقليمي. ومن الأمثلة على ذلك المنطقة الجديدة العابرة للحدود التي تضـم بوركينا فاسـو وكوت ديفوار ومالي، في مثلث سـيكاسـو (مالي) وبوبو ديولاسـو (بوركينا فاسـو) وكوروغو (كوت ديفوار).

ويلاحظ التقرير أن عدداً قليلاً فقط من البلدان يجري تقييمات منتظمة لأداء مناطقه الاقتصـادية الخاصـة وأثرها الاقتصـادي، ولذلك يقترح التقرير بيان مكاسب وخسائر هذه المناطق من حيث التنمية المستدامة بغية توجيه صانعي السياسات في تصميم نظام شامل للرصد والتقييم.

ويؤكد التقرير الحاجة إلى الاستدامة المالية والضريبية لهذه المناطق، لأن تحقيق تأثيرها على النمو الاقتصادي على نطاق أوسع قد يستغرق بعض الوقت.

إن ارتفاع التكاليف الأولية بسـبب المبالغة في تحديد المتطلبات، والإعانات المقدمة إلى الجهات العاملة في هذه المناطق، وعمليات تحويل الشـركات العاملة أصلا في المنطقة إلى النظم المطبقة في المنطقة، يشكل أكبر المخاطر فيما يتعلق بقابليتها للاستمرار من الناحية المالية.

ويعرض التقرير الدروس المستفادة بشأن تصميم وإدارة هذه المناطق بهدف تقليل المخاطر إلى أدنى حد وزيادة أثرها الإنمائي إلى الحد الأقصى.

كما يتناول التقرير التحديات الجديدة التي تواجه هذه المناطق:

- ضرورة أن تساهم المناطق الاقتصادية الخاصة الحديثة مساهمة إيجابية في أداء القاعدة الصناعية للبلدان فيما يتعلق بالبيئية والجوانب الاجتماعية والإدارية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم الخدمات (مثل توفير مفتشـين، وخدمات صـحية، والتخلص من النفايات، وإقامة منشـآت للطاقة المتجددة) التي يمكن توفيرها بسهولة أكبر وبتكلفة زهيدة في المواقع المحددة للمناطق الاقتصادية الخاصة؛
- ضـرورة أن تعتمد هذه المناطق الاقتصـاد الرقمي عن طريق تحسـين سـبل الوصـول إلى موارد بشـرية ذات مهارات، وتحقيق مسـتويات عالية للربط بالبيانات والجهات ذات الصـلة المقدمة للخدمات التكنولوجية. كما يمكن أن تتوفر لها فرص جديدة لاسـتهداف الشـركات الرقمية؛
- البيئة السياساتية العالمية الحالية في مجال التجارة والاستثمار تطرح تحديات، مع تزايد النزعة الحمائية وتحول الأفضليات التجارية. ومن المرجح أن تزداد أهمية التعاون الدولي في تنمية هذه المناطق.

وأخيراً، يبين التقرير الكيفية التي يمكن بها لخطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 أن تتيح فرصة إنشاء مناطق نموذجية لتحقيق هذه الأهداف.

فسـوف تسـعى هذه المناطق إلى اجتذاب الاسـتثمارات في الأنشـطة ذات الصـلة بأهداف التنمية المسـتدامة، واعتماد أعلى المعايير فيما يتعلق بالبيئية والجوانب الاجتماعية والمتصلة بالإدارة والالتزام بها، وتعزيز النمو الشامل للجميع من خلال الروابط والآثار غير المباشرة.

الشكل ١-

الاتجاه التاريخي فيما يتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة
(عدد البلدان و المناطق الاقتصادية الخاصة)

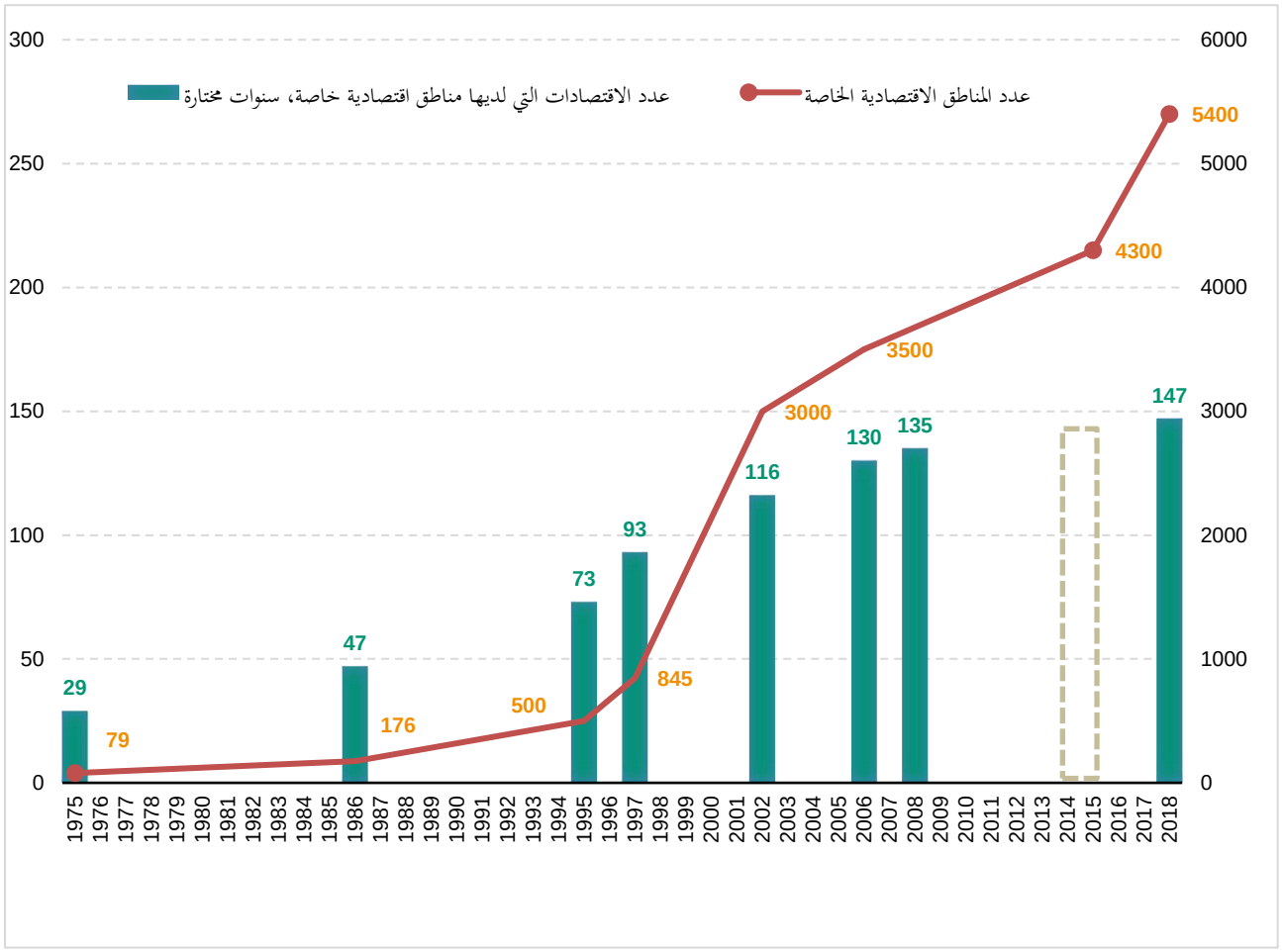

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019.

الشكل 2- اقتصادات لديها مناطق اقتصادية خاصة، ٢٠١٩
(عدد المناطق)

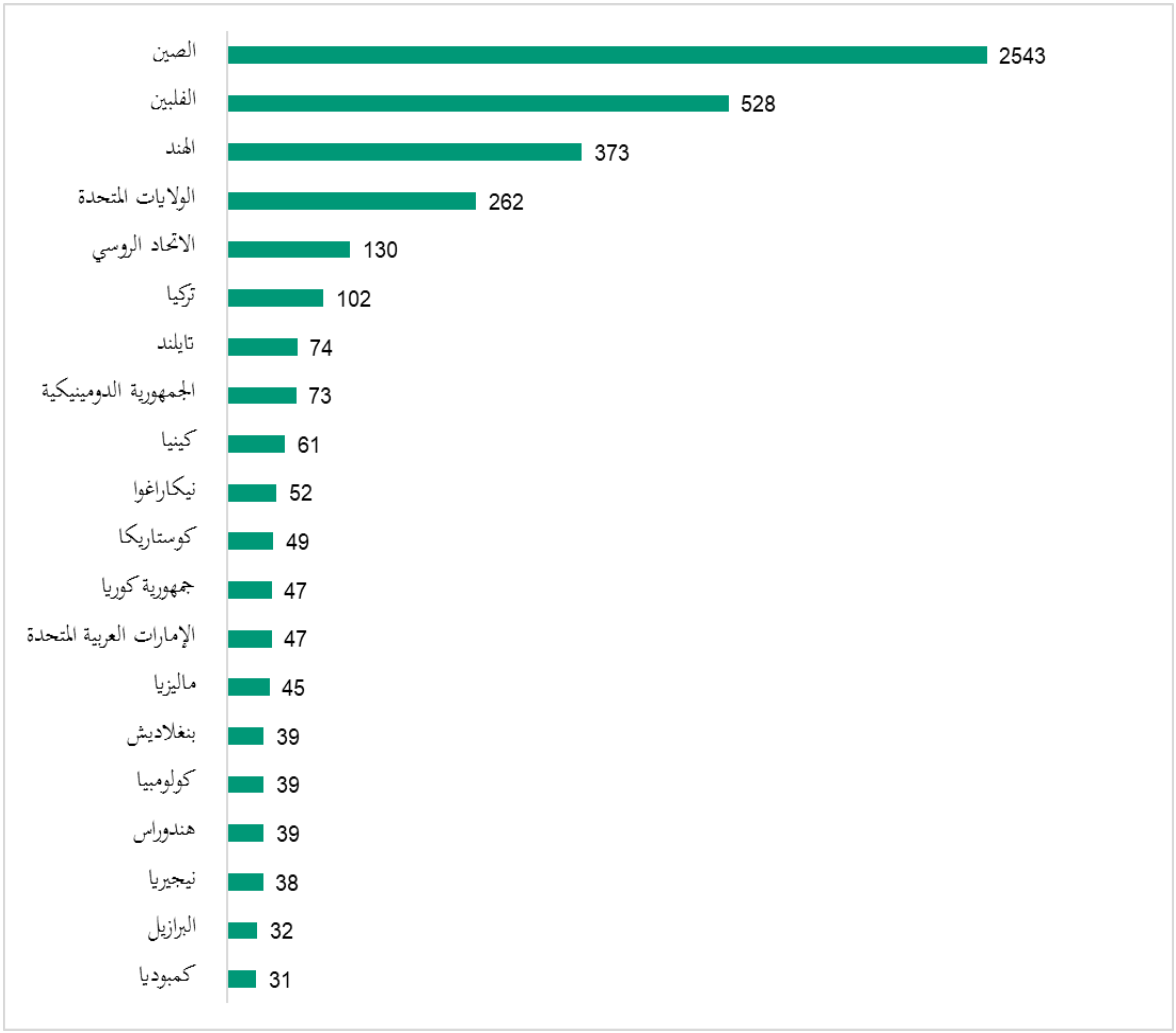

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2019.

*** ** ***